

القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) دراسة استقرائية نقدية

**د. عصام بن دخيل الله الحربي
أستاذ القراءات المساعد بجامعة أم القرى
مكة المكرمة**

رمت في هذا البحث دراسة القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة، دراسة استقرائية نقدية تأصيلية، في سندها وحروفها، وتوجيه المشكل منها، وأردت فيه حل مشكلة قراءة الإمام أبي حنيفة، وتوضيح مدى صحة نسبتها إليه، وتحقيق معالمها، وبيان القواعد العامة المتعلقة بها. رجعت فيه إلى المصادر الأصلية للموضوع، وجمعت ما جاء فيها من المادة العلمية، ثم حللتها على ما تقتضيه قواعد علم القراءات. اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد في تعريف موجز بالإمام أبي حنيفة، ومبحثين: الأول: في ذكر أسانيد قراءة الإمام ودراستها، والثاني في الكلام على قراءة الإمام وتوجيه المشكل منها. ومن أهم النتائج التي خرجت بها: أن من الثابت أن للإمام قراءة، وأنه أخذها عن عاصم والأعمش وغيرهما، وأن هذه القراءة المنسوبة إليه، وإن كانت قريبة من قراءة الكوفيين، وخاصة حفصا عن عاصم، إلا أنها بحسب الأسانيد لا تصح عن الإمام، بل هي موضوعة وسندها واه جدا، وأن لجميع القراءات المشكلة المنسوبة إلى الإمام توجيهات لغوية صحيحة. ومن توصيات البحث: دراسة أسانيد القراءات الشاذة، خاصة ما نسب منها إلى الأئمة، ودراسة أثر المذاهب الفقهية في انتشار القراءات القرآنية في العالم الإسلامي.

Abstract

The aim of this research is to study the Quranic Reading of Imam Abu Hanifa, a scientific fundamental study regarding chain of narrators and letters as well as solving the ambiguity of this reading. I tried in this research to solve the ambiguity of Imam Abu Hanifa Quranic Reading and clarify the authenticity of its attribution to him, as well as reviewing its characteristics and the general rules related to it. I reviewed the original sources of the subject, and collected the scientific contents and analyzed them according to the rules of the science of Quranic Readings. This research is divided into a preface including a brief overview of Imam Abu Hanifa, and two sections: The first included mentioning the chains of narrations of the Imam's reading and study them, and the second is to solve the ambiguity of this reading. Among the most important findings is that Imam Abu Hanifa has a Quranic reading narrated and took it from Imam Asim, Al-A'mash and others, and that this reading is attributed to him, although close to the Kufis and especially Hafs and Asim, but according to the chain of narrators this reading is not true to be attributed to the Imam, as it is fabricated and its chain of narrators is very weak, and that all ambiguous reading attributed to the Imam are linguistically true. Recommendations: the research recommends studying of the chain of narrations of the abnormal Quranic Readings, especially those readings attributed to the grand Imams, as well as studying the role of the jurisprudential doctrines on the spread of Quranic Readings in the Islamic world.

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى من عباده فتىً، وجعلهم للمتقين معلماً وإماماً، وألهمهم العناية بكتابه على الذي أحسن تماماً، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد سرمداً ودواماً، وعلى آله الذين كانوا يبيتون لربهم سجداً وقياماً، وأصحابه العالمين بأحكام كتابه حلالاً وحراماً، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ودخول جنة حسنت مستقراً ومقاماً. وبعد: فمن المعلوم عناية العلماء القراء بنقل القراءات بجميع أنواعها، متواترة وشاذة، وحرصهم على تدوين قراءات الأئمة الأعلام، فقد دونوا لأغلب الأئمة المشهورين قراءات للقرآن تنسب إليهم، ومن أشهر من نسبت إليه قراءة كاملة لجميع القرآن الإمام أبو حنيفة، وقد شاع نقلها في كتب التفسير، وخاصة بعض الحروف الشاذة المشكلة التي ارتبطت قراءتها به، فلا تذكر إلا منسوبة إليه، ولا تعزى في الدواوين إلا إليه، وأيضاً اهتم بنقلها بعض الأئمة في الكتب المعتمدة في القراءات، مثل كتاب الكامل لابن جبارة الهذلي، وقد كثر فيها المقال، وشاع حولها الإشكال، فبعض أهل العلم أنكروا مطلقاً، وبعضهم قبلها لغاية لم يفصح عنها، وبعضهم كذب بها، ثم اختلف في علة ذلك التكذيب وسببه، ثم تكلموا في المشكل من حروفها من جهة اللغة العربية. فكان والحالة هذه لازماً

على الباحثين القيام بدراسة تُلمّ بالموضوع، وتحقق في جميع حيثياته، فلذلك أخذت زمام المبادرة وأردت أن أضرب في خدمة هذه القراءة بالسهم الأوفى، وأخذ منها بالحظ الأصفى، فقررت القيام بدراسة متكاملة لأسانيدها، ورواياتها، ومصادرها، وحروفها، وغير ذلك من حيثيات إشكالاتها المعروفة. فإله أستعين في تمام ذلك، وأسأله الستر على ما هنالك.

أهمية الموضوع:

هذا الموضوع يكتسب أهميته من عدة جهات:

- ١- كونه متعلقاً بالإمام أبي حنيفة فهو الإمام الأعظم، والفقيه الأكبر، والعلم الأشهر.
- ٢- أن البحث في هذا الموضوع يحل المشكل المتعلق بالخلاف في قراءة الإمام، سواء في سندها أو حروفها، ويفتح الباب كأنموذج علمي إلى دراسة قراءات الأئمة بنفس الطريقة من جهة السند والحروف.
- ٣- الدفاع عن الإمام أبي حنيفة، وذلك بتوجيه القراءات المنسوبة إليه على فرض صحتها، وفيه أيضاً دفاع عنه من حيث رد القراءة من جهة أسانيدها.

أسباب الاختيار:

زيادة على ما تقدم ذكره في الأهمية فإنني اخترت هذا الموضوع مادة للدراسة لما سيأتي:

- ١- أردت أن أبرز شيئاً من جوانب الإمامة لدى هذا الإمام، وأن أخدم مذهبه بشيء أرجو أن يكون في ميزان حسناتي.
- ٢- كثرة الكلام واللغط حول قراءة الإمام بين منكر، ومكذب، وناسب لها بطريق القطع، وهذا ما حثني على الشروع في بحث هذه المسألة وتحقيقتها.
- ٣- شهرة هذه القراءة وانتشار ذكرها في كتب التفسير، وليس هناك بحث علمي يتناولها بالدراسة والتعريف، فأردت أن يكون لي النصيب الأوفى في هذا.

الدراسات السابقة:

وقفت على دراستين اثنتين في نفس الموضوع إحداهما جاءت بعنوان: القراءات المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) جمعاً ودراسة، كتبها الباحث: أ.د. أحمد عبد الكريم شوكة الكبيسي (١)، وعليها عدة مآخذ: الأول: ما يتعلق بالجمع الذي ذكره في العنوان فإنه لم يذكر سوى ثمانية عشر قراءة، وهي في الحقيقة تتجاوز ذلك بكثير؛ لأنها قراءة كاملة أوردتها الهذلي في كتابه من أول القرآن إلى آخره، وهي موافقة لقراءة الكوفيين في الأغلب كما سيأتي تقريره. ولو أراد الباحث الاختصار على الأحرف المنسوبة إلى الإمام التي خالف فيها القراءات المتواترة لكان أيضاً مخالفاً للحقيقة؛ لأن الأحرف الشاذة المنسوبة إلى الإمام تزيد على الأربعين حرفاً، وبذلك يكون هذا البحث قاصراً من هذه الناحية. الثاني: ما يتعلق بالدراسة، فإنه قصر دراسته على بعض القراءات كما تقدم، وقد ترك أموراً هي أولى بالدراسة، منها دراسة سند القراءة، ومنها الاستقراء لمصادر القراءة وتتبعها وجمع ما وجد منها. ثالثاً: أنه لم يعتمد على المصادر الأصلية لقراءة الإمام أبي حنيفة، وهي كتابان هما: الكامل للهذلي، ورسالة الخزاعي، وإنما اقتصر على بعض القراءات من كتب التفسير وغيرها. الدراسة الثانية: وهي التي بعنوان: النكت اللطيفة في قراءة أبي حنيفة، إعداد د. توفيق إبراهيم ضمرة، وهذه أيضاً عليها مآخذ: أولها: أنها ليست دراسة علمية منهجية؛ بحيث إنه تناول القراءة تناولاً غير منتظم، ولم يتعرض لها بأي دراسة، لا من جهة السند، ولا من جهة اللغة، أو غيرها من الجهات. الثانية: أن دراسته كانت مقتصرة على قراءة الإمام من كتاب الكامل فقط دون باقي المصادر.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي: المقدمة وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه. التمهيد: ترجمة الإمام أبي حنيفة. المبحث الأول: أسانيد قراءة الإمام أبي

حنيفة، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ذكر الأسانيد الموصلة إليه. المطلب الثاني: كلام العلماء في الحكم على هذه الأسانيد. المطلب الثالث: تعريف موجز برجال السندين. المبحث الثاني: القراءة أصولاً وفرشاً، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ضوابط عامة في القراءة المنسوبة للإمام أبي حنيفة. المطلب الثاني: الحروف الشاذة المنسوبة إليه. المطلب الثالث: توجيه المشكل من الحروف المنسوبة إليه. الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات. الفهارس.

منهج البحث:

- اعتمدت على جميع المصادر التي ذكرت القراءة أو الحروف، ولم أغفل شيئاً من ذلك، مع تفضيل من رواها بالسند على غيره.
- سلكت منهج الاستقراء والتحليل للقراءات المروية عن الإمام أبي حنيفة.
- لم ألتزم ذكر جميع القراءة المنسوبة إلى الإمام، ولا ما وافق فيه الكوفيين، اكتفاء بالقاعدة العامة، وهي أن الأصل في قراءة أبي حنيفة موافقة الكوفيين، وخصوصاً عاصماً من رواية حفص، وإنما ذكرت ما خالف فيه أهل التواتر وما علم شذوذه من الحروف.
- ترجمت للإمام ترجمة موجزة، وذلك لشهرته وكثرة الكتب والدراسات عن حياته.
- ترجمت إلى من تشتد الحاجة إلى معرفته من رجال السند، أو أصحاب المصادر ترجمة موجزة.
- اكتفيت بتوجيه ما اشتهر إشكاله من القراءات المنسوبة إلى الإمام، ولم أوجه جميعها؛ لوضوحها وعدم الإشكال اللغوي فيها.

التمهيد

ترجمة الإمام أبي حنيفة

بما أن الإمام أبا حنيفة إمام معروف، وقد أفردت في ترجمته، ومناقبه، وصفاته، كتب خاصة، وبحوث علمية تنظر في محالها (٢)، فإنني سأكتفي في هذا المقام بترجمة موجزة له مع التركيز على علاقته بعلم القراءات والله أستعين في ذلك فأقول: هو الإمام الأعظم، فقيه الأمة على الإطلاق، مفجر ينابيع علم الفقه في العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوَيْطَى (٣) التيمي، الكوفي، مولى تيم الله بن ثعلبة. ولد سنة ٨٠ للهجرة، أدرك آخر زمان الصحابة، رأى أنس بن مالك ولم يسمع منه. روى عن كبار التابعين، منهم عطاء والشعبي وغيرهما. أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وغيره من أئمة العراق. أخذ عنه العلم كثير من الأئمة منهم: الحسن بن زياد اللؤلؤي، ومحمد بن الحسن الشيباني، وأبو يوسف القاضي، وزفر بن هذيل التيمي. الناس عيال عليه في الفقه فهو الذي فجر ينابيع القياس، والاستنباط، والتخريج، وبحث المعضلات الفقهية. قال الذهبي: "الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه. وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل وسيرته تحتمل أن تفرد في مجلدين - رضي الله عنه، ورحمه -" (٤). روي عنه رضي الله عنه أنه كان يحيي الليل كله صلاة وقرآنًا، وكان يأكل من كسب يده، وعرض عليه القضاء فرفض، وضرب أكثر من مرة على أن يليه فأبى (٥). وأما ما يتعلق بالقراءة فإن من الثابت أنه أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود وعن الأعمش وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٦). وذكر في ترجمته أنه لما رحل إلى المدينة أراد القراءة على نافع لكنه لم يتم له ذلك (٧). ومما ذكر أيضاً أنه من رهط حمزة الزيات، وأنه من أقرانه (٨)، فلا يبعد أن يكون أحدهما أخذ القراءة عن الآخر. عده الهذلي في الطبقة الرابعة من طبقات قراء الأمة (٩)، وذكره في الكوفيين تحت مصطلح واحد (١٠). أدرجه الإمام ابن الجزري في كتابه: غاية النهاية في طبقات القراء. توفي سنة (١٥٠هـ)، رحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الأول

أسانيد قراءة الإمام أبي حنيفة

المطلب الأول: ذكر الأسانيد الموصلة إليه

رويت قراءة الإمام أبي حنيفة من طريقين ولا يعلم لها إسناد ثالث غيرهما: الطريق الأول: طريق القراءة كاملة: وهو الذي اختاره أبو القاسم الهذلي، فروى قراءة الإمام من طريقه، قال رحمه الله: "اختيار أبي حنيفة، رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي، أخبرنا أبو المظفر عبد الله بن شبيب، عن الخزاعي، عن المطوعي، عن عبد الله بن سليمان، عن عمر بن شبة النميري، عن محمد بن الحسن بن زياد عن أبيه، قال: سمعت أبا حنيفة يقرأ بهذه الأحرف، وقرأ عليه أيضاً، فقلت له: على من قرأت؟ قال: على الأعمش بإسناده، وعلى عاصم بإسناده، وابن أبي ليلى عبد الرحمن بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" (١١).

ثم ذكر القراءة في أثناء كتابه كاملة من أول القرآن إلى آخره. وسيأتي دراسة هذا الإسناد، وبيان ما فيه، والحكم عليه في المطلب التالي. الطريق الثاني: طريق الحروف: وهو الذي ذكره الخزاعي في كتابه (قراءة أبي حنيفة) (١٢) على حسب ما ذكره الموفق بن أحمد المكي الحنفي (١٣) في كتابه (مناقب أبي حنيفة)، فقد روى بسنده إلى الإمام الخزاعي قال: "قرأت على أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن هارون بن جعفر، فقلت له: حدثك أبوك محمد بن الحسن، عن أبي جعفر عبد الله بن فاخر، أنبأنا محمد بن الحسن الشيباني، قال: صلى بنا أبو حنيفة رحمه الله في شهر رمضان، وقرأ حروفاً اختارها لنفسه من الحروف التي قرأ بها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم أجمعين" (١٤). ثم سرد الكتاب إلى آخره، وفيه أربعة وأربعون حرفاً. وسيأتي الكلام على هذا الإسناد إن شاء الله في المطلب التالي. وقد ذكر هذا الإسناد بنصه أيضاً الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في ترجمة الخزاعي، قال: "وحدثنا عنه القاضي أبو القاسم التتوخي، أخبرنا علي بن أبي علي قال: حدثنا أبو الفضل محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، قال: قرأت على... الخ" (١٥) ثم ساق البغدادي السند المتقدم، وذكر بعض الحروف من الكتاب الذي ألفه الخزاعي في قراءة أبي حنيفة. هذا وقد رويت بعض الحروف عن أبي حنيفة من غير هذين الطريقين، مثل ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: "حدثنا البرقاني، أخبرنا محمد بن العباس الخزاز، حدثنا عمر بن سعد، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثني أبو مالك بن أبي بهز البجلي، عن عبد الله بن صالح، عن أبي يوسف قال، قال لي أبو حنيفة إنهم يقرءون حرفاً يلحنون فيه، قلت: ما هو؟ قال: قوله: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِيهِ﴾ [يوسف: ٣٧]، فقلت: فكيف هو؟ قال: تزرقانه" (١٦). وهناك بعض الحروف ذكرت في مدونات القراءات الشواذ، مثل كتاب شواذ القرآن للكرماني، وكتاب المغني في القراءات، والبحر المحيط، وليست موجودة في كتاب الخزاعي، ولا في كتاب الكامل للهذلي، ولا يعلم لها سند، وسأذكرها في مبحث سرد قراءات الإمام كما جاءت في المصادر إن شاء الله (١٧). اتفق العلماء على الحكم بشذوذ هذه القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة، وعلى الطعن في السند وتضعيفه وإنكاره. قال ابن الجزري في ترجمته للإمام أبي حنيفة: "وقد أفرد أبو الفضل الخزاعي قراءته في جزء رؤيانه من طريقه، وأخرجها الهذلي في كامله، إلا أنه تكلم في الخزاعي بسببها كما تقدم في ترجمته، وفي النفس من صحتها شيء، ولو صح سندها لكانت من أصح القراءات" (١٨). وقال في النشر: "وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها" (١٩). وقال في النشر أيضاً بخصوص قراءته في حرف ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] بالرفع في (الله) ونصب (العلماء): وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه، وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة ليرى منها" (٢٠). وقال الخطيب البغدادي: "وحكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عنه [أي عن الخزاعي] أنه وضع كتاباً في الحروف نسبها إلى أبي حنيفة، قال أبو العلاء: فأخذت خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له" (٢١). وقال الصالحي بعد إيراده لكلام ابن الجزري المتقدم: "وكنيت ذكرت في المسودة تلك القراءات التي قيل إن الإمام أبا حنيفة اختار القراءة بها، فلما رأيت الأئمة الحفاظ المحققين ذكروا أن ذلك مختلق موضوع على الإمام أبي حنيفة لم أستحل ذكرها، وقد ورد من عدة طرق أن الإمام أبا حنيفة أخذ القراءة عن

عاصم بن أبي النجود، أحد القراء السبعة، والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أعقل من أن يعدل عن القراءة المتواترة إلى قراءات شاذة كثير منها لا وجه له في العربية إلا بتكلف شديد^(٢٢). وقال الكوثري: "وليست تلك القراءة من قراءة أبي حنيفة في شيء، وإنما قراءة أبي حنيفة هي قراءة عاصم التي رواها عن عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، فالأول: رواية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والثاني: رواية ابن مسعود رضي الله عنه"^(٢٣). وبعد اتفاقهم على إعلال الرواية، ورفض القراءة والحكم بشذوذها، اختلفوا في تحديد العلة في الإسناد، فبعضهم جعلها في الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة، وبعضهم جعلها في الخزاعي، وهذا الذي ذهب إليه أغلب العلماء وتدل عليه القرائن الآتي ذكرها. فممن جعلها في الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة: الإمام ابن الجزري رحمه الله، ومال إلى توثيق الخزاعي وتبرئة ساحته من وضع هذا الكتاب، وذلك لما رأى من إمامة الخزاعي في علم القراءات، وإتقانه وضبطه في كتاب المنتهى وغيره، وقد جعل كتابه المذكور أصلاً من أصول كتابه (النشر في القراءات العشر). والظاهر أن الإمام ابن الجزري لم يذكر هذا الكلام إلا بعد دراسة تمحيصية واختبار دقيق لمؤلفات الإمام الخزاعي، حيث ظهرت له فيه إمامته وإتقانه وعدالته وأمانته، وإلا فقد كان بإمكان الإمام ابن الجزري ترك كتابه وإسناده، والاستغناء عنه بغيره، وما أكثر كتب الأئمة وأسانيدهم، ولم يضره تضعيف أهل الحديث له؛ إذ لا تعارض بين تضعيف أهل الحديث وتوثيق القراء؛ لأن لكل طائفة ميزاناً واصطلاحاً، فقد سلك به مسلك الناس في الكلام على بعض أئمة القراءة، كعاصم مثلاً، فإنهم قد وثقوه في القراءة وضعفوه في الحديث، وهذا لم يطعن في إمامته الإمامة المطلقة في القراءة؛ حيث إن غالب المسلمين اليوم يأخذ بقراءته. ويبقى إشكال واحد يرد على هذا الرأي، وهو أن هذه القراءة إذا كانت من وضع اللؤلؤي، فلماذا لم تشتهر قبل الخزاعي؟ بحيث إننا لا نجد من نقل هذه القراءة قبله مع قيام الداعي لنقل هذه القراءة^(٢٤)، وهو إمامة أبي حنيفة ومكانته، حيث إن الخلافة العباسية كانت في الغالب تأخذ بمذهب أبي حنيفة، وكثير من الأئمة كانوا أحنافاً، ومعلوم حب الحنفية للإمام، فهم ينقلون عنه أي شيء، فكيف أنهم لم ينقلوا قراءته؟ مع أن روايتها على حسب السندين الحسن بن زياد اللؤلؤي ومحمد بن الحسن الشيباني، وهما من أكبر أصحاب الإمام؛ وممن نقل عنهم تفاصيل المذهب الفقهي. فهذه القرينة مما يرد العلة إلى جانب الخزاعي، ومع أن اللؤلؤي كان ضعيف الرواية بالاتفاق، لكن لا يمكن أن نتهمه بوضع القراءة عن الإمام والحالة هذه. قال الألباني تعليقاً على كلام ابن الجزري في توثيق الخزاعي: "وأقول: هذا تكلف ظاهر في الدفاع عن الرجل؛ لأن الحمل في الكتاب على اللؤلؤي كان يفيد في تبرئة الخزاعي من عهده لو أنه كان في كلام الواسطي بيان أنه من روايته عنه، أما والأمر ليس كذلك فلا فائدة من الحمل فيه على اللؤلؤي، بل يحمل عهدة كتابه، واللؤلؤي يحمل عهدة كتابه الذي وضعه على أبي حنيفة، ولو الأمر كما أراد ابن الجزري لكان الخزاعي نفسه تبرأ من عهدة الكتاب وألصقها باللؤلؤي الذي زعم الجزري أنه رواه عنه، ولم يكن به حاجة أن يفرّ من بغداد إلى الجبل"^(٢٥). وممن ذهب إلى حصرها في الخزاعي الخطيب البغدادي والدارقطني فيما نقله عنه الخطيب، وأبو العلاء الواسطي كذلك^(٢٦)، والذهبي^(٢٧)، والصالح^(٢٨)، والألباني^(٢٩)، وغيرهم. ويمكن أن يحتج لهم بما يلي: أن هذه القراءة لم تظهر إلا في عصر الخزاعي وبعده، ولذلك سارع الدارقطني ومن معه من العلماء إلى الحكم بوضعها، وذلك لعدم معرفتهم بها قبل الخزاعي. من المعلوم شهرة الإمام أبي حنيفة واشتهار أن له قراءة واختياراً، فلماذا لم يرو هذه القراءة أحد من الأئمة غير الخزاعي؟ فإنه بالاستقراء لا توجد هذه القراءة إلا من طريق الخزاعي، مع قيام الدواعي كاملة لنقل قراءة الإمام والاهتمام بها، وحتى كتب التفسير التي ألّفها الأحناف ليس فيها قراءة الإمام بسند أو بغير سند. فانفراد الخزاعي بروايتها، وكونه مدار السندين، مع ما في الإسنادين من الغرابة والنكارة يثير الشك، ولذلك قال ابن الجزري: "وفي النفس من صحتها شيء"^(٣٠). وقد نص الإمام ابن الجزري على ما يدل على توفر الدواعي كاملة حيث قال: "ولو صحّ سندها لكانت من أصح القراءات"^(٣١)، وما ذاك إلا لكونها منتسبة إلى فقيه الأمة الإمام أبي حنيفة. ثم إن انحصار العلة في جانب الخزاعي لا يعني بالضرورة أن الإمام الخزاعي هو من وضع هذه القراءة، واختلق لها هذا الإسناد، وإنما المراد نسبتها إليه زماناً وواقعاً، وإلا فيمكن أن يكون سبب وضعها بعيداً عن

الإمام الخزاعي، وبذلك يمكننا الجمع بين إمامة الخزاعي في القراءة وبين رفض روايته لهذه القراءة. أن من المعلوم المشهور أن الإمام أبا حنيفة قد أخذ القراءة عن عاصم، وعن الأعمش، وابن أبي ليلى، وفي هذه القراءة كثير من الحروف تخالف قراءات هؤلاء الأئمة، والاختيار إنما يكون من بين مرويات القارئ لا أن يختار ما يشاء من القراءات فيقرأ بها، سواء رواها أم لم يروها. وفيه قراءات عجيبة لم تنسب إلى أي إمام من أئمة القراءة، مثل قراءة ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] بالرفع في (الله) والنصب في (العلماء). وإدخال الهذلي لها في كتابه الكامل، وروايته لها من طريق الخزاعي بالسند المتقدم لا يمنحها الصحة والقبول، أو يبرئها من تهمة الوضع، فإن الهذلي لم يكن من المحققين في الأسانيد، ثم إنه لم ينتهج التحقيق في ذلك في كتابه (الكامل)، وإنما كان منهجه تدوين ما وقف عليه من القراءات ورواه بسند، بغض النظر عن واقع السند وحاله من الصحة أو الضعف أو النكارة. قال الإمام ابن الجزري: "الكتب المؤلفة في هذا الفن في العشر والثمان وغير ذلك مؤلفوها على قسمين: منهم من اشترط الأشهر، واختار ما قطع به عنده، فتلقى الناس كتابه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير معارض كغايثي ابن مهران، وأبي العلاء الهمداني، وسبعة ابن مجاهد، وإرشاد أبي العز القلانسي، وتيسير أبي عمرو الداني، وموجز أبي علي الأهوازي، وتبصرة ابن أبي طالب، وكافي ابن شريح، وتلخيص أبي معشر الطبري، وإعلان الصفراوي، وتجريد ابن الفحام، وحرز أبي القاسم الشاطبي وغيرها، فلا إشكال في أن ما تضمنته من القراءات مقطوع به، إلا أحرفاً يسيرة يعرفها الحفاظ من الثقات، والأئمة النقاد، ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات كسبط الخياط، وأبي معشر في الجامع، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الكرم الشهرزوري، وأبي علي المالكي، وابن فارس، وأبي علي الأهوازي، وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئاً وإنما ذكروا ما وصلهم، فيرجع فيها إلى كتاب مقيد أو مقرر مقلد" (٣٢). أن السند بين الخزاعي واللؤلؤي فيه ما فيه، ومما يمكن أن يذكر: محمد بن الحسن بن زياد عن أبيه، لا يعلم لابن زياد ابن بهذا الاسم، ولا راو يروي عن الحسن بن زياد بهذا الاسم، ولعل الصواب فيه أنه محمد بن زياد القواريري المعروف بمحبوب، فقد ثبت أن هذا الرجل أخذ الحروف عن الأئمة وكان له اهتمام بالقراءة. وأيضاً لم يذكر في شيوخ ابن شبة من هو بهذا الاسم، والظاهر أنه هو الذي تقدم ذكره، أي القواريري، وهو من شيوخ ابن شبة، فإن لم يكن خطأ في النسخ أو من أحد المؤلفين الهذلي أو الخزاعي، فإن الإسناد يُعلُّ بعلّة أخرى هي جهالة محمد بن الحسن بن زياد اللؤلؤي. أن هؤلاء الأئمة مثل المطوعي ومحمد بن سليمان الرقي لم يرو عنهم هذه القراءة المهمة إلا من هذا الطريق المعلول، وكل هذا يشير إلى أن هذا الإسناد ملفق، وأن القراءة موضوعة.

المطلب الثالث: تعريف موجز برجال السندين

التعريف برجال سند القراءة. الحسن بن زياد اللؤلؤي (٣٣)، (ت ٢٠٤هـ)، إمام في الفقه أخذ عن أبي حنيفة الإمام، ضعف في رواية الحديث، وجاءت فيه نصوص كثيرة عند أئمة الجرح والتعديل، وجرحوه بأقوى عبارات الجرح. فمن ذلك قول يحيى بن معين: كذاب (٣٤)، وقول أبي ثور: ما رأيت أكذب من اللؤلؤي، كان على طرف لسانه ابن جريج عن عطاء (٣٥)، وقول النسائي: ليس بثقة ولا مأمون (٣٦)، وقول الدارقطني: ضعيف متروك (٣٧). وقد رام العلامة الكوثري تعديله، ونقل بعض الأقوال في ذلك (٣٨)، إلا أنه لم يتم له ذلك، لقوة ما جاء عن الأئمة في هذا الشأن، وغاية ما ذكره بعض المناقب المتعلقة بالأخلاق، وتلك لا تتناقض ضعف الرجل أو كذبه. محمد بن الحسن بن زياد، كان حياً في الربع الأول من القرن الثالث، هكذا جاء اسمه عند الهذلي (٣٩)، ولم أقف على رجل بهذا الاسم أخذ عن اللؤلؤي، وأن لعمر بن شبة شيخاً بهذا الاسم، ولم يثبت أن اللؤلؤي ابناً بهذا الاسم يروي عن أبيه. ويبدو - والله أعلم - أنه هو محمد بن الحسن بن هلال، القواريري، البصري، يلقَّب بمحبوب (٤٠)، فإن هذا قد ذكر في شيوخ ابن شبة، وكان معاصراً للحسن بن زياد، فاحتمال روايته عنه وارد. عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد، أبو زيد، النميري، البصري (٤١)، (ت ٢٦٢هـ)، إمام معروف مؤلف إخباري ثقة، روى القراءة عن جبلة بن أبي مالك، وأبي زيد الانصاري، وروى الحروف عن محبوب بن الحسن، ومحمد بن الحسن بن زياد الكوفي، روى القراءة

عنه عبد الله بن أبي داود السجستاني، وعبد الله بن سليمان بن محمد الرقي، وثقه الدارقطني وغيره. عبد الله بن سليمان بن محمد بن عثمان، أبو محمد، الرقي، وقيل النسري (٢٠٠)، روى القراءة عرضاً عن عمر بن شبة، روى القراءة عنه عرضاً أبو الحسن بن شنبوذ، وعلي بن أحمد بن الحسين الرقي، وأبو بكر النقاش، وأبو العباس المطوعي. الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العباس، المطوعي، العباداني البصري، العمري (٤٣)، (ت ٣٧١هـ)، مؤلف كتاب معرفة اللامات وتفسيرها، إمام عارف ثقة في القراءة، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمداني ووثقه، اعتنى بالفن ورحل فيه إلى الأقطار، فقرأ على إدريس بن عبد الكريم، ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وخلق كثير، قرأ عليه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو الحسين علي بن محمد الخبازي، وغيرهما، وعُمرَ دهرًا فأنتهى إليه علو الإسناد في القراءات. محمد بن جعفر بن بديل، أبو الفضل، الخزاعي (٤٤)، (ت ٤٠٨هـ)، وصف بأنه إمام في القراءة حاذق مشهور، له المؤلفات التي تدل على علو مقامه في علوم القراءات كالمنتهى في القراءات الخمسة عشر والواضح، أخذ القراءة عرضاً عن المطوعي والشاذي وغيرهما، أخذ عنه القراءة أبو العلاء الواسطي، وأحمد بن الفضل الباطرقي، وعبد الله بن شبيب الأصبهاني. اتهم بسبب بعض مؤلفاته في عدالته، وصرح بعض أهل العلم برفض روايته وتكذيبه، وخاصة كتابه في قراءة أبي حنيفة، فقد تضافت أقوال الأئمة على رفضه وتوهمه، قال الخطيب البغدادي: "وحكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عنه: أنه وضع كتاباً في الحروف ونسبه إلى أبي حنيفة، قال أبو العلاء: فأخذت خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له" (٤٥)، قال عنه الذهبي: "ولم يكن موثقاً في نقله" (٤٦)، وقال أيضاً: "وكان ضعيفاً غير موثق به" (٤٧)، وقال الحافظ ابن حجر: "وَأَلَّفَ كِتَاباً فِي قِرَاءَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَوَضَعَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ" (٤٨)، وقال عنه الإمام ابن الجزري بعد ذكره الكلام عليه وما جرح به: "وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم، والله أعلم" (٤٩). يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي البكري (٥٠)، (ت ٤٦٥هـ)، مؤلف كتاب الكامل في القراءات الخمسين، قال عنه ابن الجزري: "الأستاذ الكبير الرحال والعلم الشهير الجوال... طاف البلاد في طلب القراءات، فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ". قال عنه الذهبي: "وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكورة لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناداً" (٥١)، واعتذر له ابن الجزري، وعلل ذلك بأنه ذكر ما لم يذكره غيره (٥٢).

التعريف برجال سند الحروف:

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، مولاهم، تفقه على أبي حنيفة رحمة الله عليه، وسمع الحديث من الثوري، ومسعر، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وجماعة، وعنه الشافعي، وأبو سليمان الجوزجاني، وأبو عبيد بن سلام، وغيرهم، كان من بحور العلم والفقه، قويا في الرواية عن مالك، لينه بعضهم من جهة حفظه، توفي سنة ١٨٩هـ (٥٣). عبد الله بن فاخر (٥٤). محمد بن الحسن بن محمد بن هارون بن جعفر، لم أقف له على ترجمة، ولعله أبو بكر النقاش، وهو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند، كان إماماً في القراءة ضعيفاً في الحديث، وثقه الداني، وابن الجزري، وضعفه غيرهما (٥٥). أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن هارون بن جعفر (٥٦). محمد بن جعفر بن بديل، أبو الفضل، الخزاعي (٥٧).

المبحث الثاني

القراءة أصولاً وفرشاً

المطلب الأول: ضوابط عامة في القراءة المنسوبة للإمام أبي حنيفة.

وهي عبارة عن فوائد يرقى بعضها إلى كونه قاعدة، ولا بد من معرفتها للإمام بقراءة الإمام أبي حنيفة. أولاً: ينبغي أن يُعلم أنه ليس لدينا أي مصدر يمكن القول بأنه قد جاء بقراءة الإمام كاملة لجميع القرآن غير كتاب (الكامل) للهذلي، وأما الكتاب الذي ألفه الخزاعي في قراءة أبي حنيفة على الخصوص، والذي سبق الكلام على سنده، فإنه لم يحتو إلا

نيفاً وأربعين حرفاً، وإنما قلت إن الهذلي أورد القراءة كاملة لأمرين اثنين: أنه صرح بذلك في مقدمته إذ يقول: "زينت كتابي بقراءة إمامي الدنيا أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما" (٥٨). ثم في اصطلاحه قال: "وإذا اجتمع عاصم، وأبو بكر، وحفص، والأعمش، وطلحة، وعيسى بن عمر، وحزمة والعبيسي، وابن سعدان، وخلف، والكسائي، وأبو عبيد، وابن عيسى، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، قلت: كوفي" (٥٩). استقراء القراءة في الكتاب بموجب ما تقدم ذكره من التنصيص على اصطلاحه، وكيفية إيراده لقراءات الأئمة. ثانياً: قمت باستقراء قراءة الإمام أبي حنيفة في الكتاب المذكور فخلصت بما يمكن جعله بمنزلة الضوابط أو القواعد العامة التي تكفي في التعريف الإجمالي على قراءة الإمام. وقد ذكرت أن هذه القراءة المنسوبة إلى الإمام غير ثابتة عنه، وأن سندها موضوع، فالكلام هنا جار لمعرفة هذه القراءة، بقطع النظر عن كونها صحيحة النسبة أو لا. بدا لي من خلال استقراء قراءة الإمام في كتاب الهذلي والتأمل في أصولها وفرشها: أنها أقرب ما تكون من القراءات العشر إلى قراءة عاصم وخاصة من جهة راويه حفص، وبالأخص في الأصول فإنه يكاد يكون متطابقاً معه إلا فيما ندر، فمثلاً نجد أن مذهب الإمام في الهمز التحقيق كمذهب حفص، ولا نجد عنده إمالة إلا في بعض الحروف المعودة مثل (ميراث) (٦٠)، وليس له إدغام في باب الإدغام الكبير، وأما الصغير فأدغم بعض الحروف مثل (قد شعها) (٦١)، (ولقد صرفنا) (٦٢). ويتأيد هذا الاستقراء بما اشتهر بين المترجمين للإمام أنه أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود. ولعل لأجل هذه المشابهة الثابتة بالاستقراء والقرائن، اختار متأخروا أئمة الحنفية رواية الإمام حفص لتكون القراءة الرسمية للدولة العثمانية. جاء في قراءة الإمام بعض الحروف المشكلة إشكالاً بينا، وقد قام العلماء بتوجيهها وإيجاد المخارج اللغوية لها، وقد ألفت في ذلك في المطلب الثالث من هذا المبحث. بالاستقراء وجدت أن الإمام أبا حنيفة لم ينفرد بقراءة حروف انفراداً كلياً إلا في تسعة أحرف، ووافق من نسبت إليهم القراءات الشاذة في تسع وثلاثين حرفاً، وباقي قراءته موافقة للقراءات المتواترة. والأحرف التي انفرد بها هي: (إن البواقر تشابه علينا) [البقرة: ٧٠]، و(فيمًا بالقسطنط) [آل عمران: ١٨]، و(ميراث) [آل عمران: ١٨٠] بالإمالة، و(ومن أعْمِي فعليها) [الأنعام: ١٠٤]، و(لا تتفع نفس إيمانها) [الأنعام: ١٥٨]، و(ترزقأنه) [يوسف: ٣٧]، و(أضاع الصلاة) [مريم: ٥٩]، و(طه) [طه: ١]، و(بما أُنْتِيَهَن) [الأحزاب: ٥١]. يظن بعض الباحثين أن قراءة الإمام ليست سوى تلك الحروف التي أوردتها الخزاعي في رسالته، أو التي جاءت منشورة هنا أو هناك من مصادر القراءات، وليس الأمر كذلك -كما حقق في هذا البحث- بل الصواب: أنها قراءة كاملة بأصولها وفرشها على ما أورده الهذلي في كتابه الكامل، وليس لها مصدر سواه باعتبار كمالها.

المطلب الثاني: الأحرف الشاذة المنسوبة إليه

(مَلَكٌ يَوْمَ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤] بفتح اللام والكاف من (مَلَكٌ) وفتح الميم من (يَوْمٌ) (٦٣). (لَا قُوَّةَ لِلَّذِينَ) [البقرة: ١٤] (٦٤)، (لَا قُوَّةَ لَكُمْ قَالُوا) [آل عمران: ١١٩]، (لَا قِيَمَ الَّذِينَ) [الأنفال: ٤] (٦٥). (وَقُودَهَا) [البقرة: ٢٤]، بضم الواو (٦٦). (إن البواقر تشابه علينا) [البقرة: ٧٠]، بتشديد الشين ورفع الفعل المضارع (٦٧). (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) [البقرة: ١٢٤]، بجعل (إبراهيم) فاعلاً مرفوعاً، و(ربه) منصوباً (٦٨). (وَيَهْلِكُ الْحَرثُ وَالنَّسْلُ) [البقرة: ٢٠٥]، من هَلَكَ، وبالرفع في (الحرث والنسل) (٦٩). (تَتِمُّ الرِّضَاعَةُ) [البقرة: ٢٣٣] (٧٠)، بالتاء في أوله وفتحها، وكسر الراء والرفع في (الرِّضَاعَةُ). (ملكا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [البقرة: ٢٤٦]، بالياء في (يقاتل) فيصبح الفعل للملك (٧١). (فليؤد الذي أوتمن) بضم الهمزة الضم [البقرة: ٢٨٣] (٧٢). (فيمًا بالقسطنط) [آل عمران: ١٨]، بألف بعد القاف، وبياء مشددة بدل الهمزة (٧٣). (ميراث) [آل عمران: ١٨٠]، بالإمالة (٧٤). (إنما نملي) [آل عمران: ١٧٨] (٧٥)، بكسر الهمزة. (إِلَّا أَثْنَا) [النساء: ١١٧]، بالهمز والتاء بعدها مع ضمهما (٧٦). (ويأنعه) [الأنعام: ٩٩]، بالألف بعد الياء (٧٧). (ومن أعْمِي فعليها) [الأنعام: ١٠٤] بزيادة همزة مضمومة (٧٨). (لا تتفع نفساً إيمانها) [الأنعام: ١٥٨]، بالتاء في الفعل (٧٩). (لا تتفع نفساً إيمانها) [الأنعام: ١٥٨]، بالتاء في الفعل ورفع (نفس) (٨٠). (معائش) [الأعراف: ١٠] (٨١)، بالهمز بدل الياء. (مسنئ السوء) [الأعراف: ١٨٨] بسكون الياء (٨٢). (عُلْطَةُ) [التوبة: ١٢٣]، بضم الغين (٨٣). (أن الحمد) [يونس: ١٠]، بتشديد (أن) والنصب في (الحمد) (٨٤). (ننحيك بأبدانك) [يونس: ٩٢]، بالحاء، والجمع في (أبدانك) (٨٥).

(ننجيك بأبدانك) [يونس: ٩٢] ، بالجمع في (أبدانك) (٨٦). (لتكون لمن خَلَقَكَ آية) [يونس: ٩٢] ، بالقاف وثلاث فتحات من خَلَقَ (٨٧). (لا تأمناً) بالإدغام من غير إشماع (٨٨). قد شَعَفَهَا [يوسف: ٣٠] ، بالعين وإدغام دال (قد) في الشين (٨٩). (تُرْزَقَانُهُ) [يوسف: ٣٧] ، بضم النون والهاء (٩٠). (صَوَّأَغَ المَلِكُ) [يوسف: ٧٢] ، بالغين المعجمة بدل المهملة (٩١). (يَوْمَ يَدْعُوا كُلُّ أُنَاسٍ [الإسراء: ٧١] (٩٢)، بالياء في (يدعوا). (أَصَاعَ الصلاة) [مريم: ٥٩] (٩٣)، بفتح العين وحذف واو الجماعة. (طَةً) [طه: ١] ، بسكون الهاء (٩٤). (طَةً) [طه: ١] ، بتشديد الهاء والفتح (٩٥). (نُخِيلٌ) [طه: ٦٦] ، بالنون في الفعل المبني للفاعل (٩٦). (المالكُ الحقُّ ولا تَعْجَلْ) [طه: ١١٤] ، بزيادة الألف في (المالك) (٩٧). (لنبين لكم وَيَقْرُ) [الحج: ٥] ، بالياء وفتحها في (يَقْرُ) (٩٨). (المالك الحق لا إله إلا هو) [المؤمنون: ١١٦] ، بزيادة ألف في (المالك) (٩٩). (وَيُخَلِّدُ) [الفرقان: ٦٩] ، بضم الياء والدال (١٠٠). (وإبراهيمُ إذ قال لقومه) [العنكبوت: ١٦] ، برفع (وإبراهيمُ) (١٠١). (وَتَخَلَّقُونَ إِفْكَاً) [العنكبوت: ١٧] ، بفتح الخاء مع فتح اللام وتشديدها (١٠٢). (بِمَا أَتَيْتَهُنَّ) [الأحزاب: ٥١] ، بقصر الهمزة (١٠٣). (وَيَتُوبُ الله) [الأحزاب: ٧٣] ، برفع الباء (١٠٤). (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر: ٢٨] ، برفع لفظ الجلالة (الله)، ونصب (العلماء) (١٠٥). (فَأَعْشَيْنَاهُمْ) [يس: ٩] بالغين المهملة بدل المعجمة (١٠٦). (ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ تَدْعُونَ) [الزخرف: ٨٦] ، بالتاء في (تدعون) (١٠٧). (غَدَقاً) [الجن: ١٦] ، بكسر الدال (١٠٨).

(يَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ) [الفيل: ٤] ، بالياء في (يرميهم) (١٠٩). (من شَرِّ مَا خَلَقَ) [الفلق: ٢] ، بتثوين (شر) (١١٠). (مَالِكِ النَّاسِ) [الناس: ٢] ، بزيادة ألف في (مالك) (١١١).

المطلب الثالث: توجيه المشكل من القراءات المنسوبة إلى الإمام

لست هنا عارضاً لتوجيه قراءة الإمام أبي حنيفة جميعها، وإنما أريد أن أذكر كلام العلماء في المشكل منها، وهي ستة حروف في ستة مواضع من القرآن الكريم، أذكر توجيهها من باب الفائدة اللغوية، والذب عن هذه القراءة ما دام أنها نسبت إلى الإمام الأعظم رحمه الله. ومن المعلوم أن القراءة الشاذة التي حكم العلماء عليها لا يمكن ترفيقها عن ذلك الحكم، وخاصة مع مضي زمن الرواية والاختيار، فليس لأحد أن يحكم بصحة ما رفضه أهل العلم ولا أن يرفع ما وضعوه. ومن المعلوم أيضاً أن قراءة الإمام أبي حنيفة: إنما ردت من جهة وهاء سندها (١١٢)، لا من جهة تخريجها اللغوي، وهذا الذي أريد أن أؤكد عليه في هذا التوجيه لأشهر القراءات المشككة عن الإمام أبي حنيفة. فأول تلك القراءات قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبَقَى إِبراهيمَ رَبَّهُ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]. برفع (إبراهيمُ) ونصب (رَبُّهُ)، وهي قراءة معاكسة لقراءة الجمهور، وقد رويت عن ابن عباس وأبي الشعثاء أيضاً (١١٣). والإشكال فيها أنه جعل فاعل الابتلاء إبراهيم، وذلك في ظاهره غير لائق ولا جائز في حقه تعالى. وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن المراد بالابتلاء الدعاء؛ لأنه متضمن لاستكشاف ما ستجري به المقادير، وفي ذلك نوع من الاختبار من العبد لربه (١١٤). وقد يكون من باب القلب، لدلالة القرينة على أنه لا يمكن أن يكون فاعل هذا غير الله، كما قالوا في قول العرب (خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ) (١١٥). والله أعلم. ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه قرأها بتاء المضارعة في (تنفع) الدالة على تأنيث الفاعل، وهي قراءة ابن عمر، وأبي العالية، وابن سيرين (١١٦). ووجه الإشكال: التأنيث نفسه حيث أنث الفعل، وفاعله الإيمان استعمل في العربية استعمال المذكر، وهو وإن كان ليس مذكراً حقيقياً؛ لكن الأصل في العربية التذكير إلا إذا سمع التأنيث (١١٧). والجواب عنه من وجوه: أن (إيمان) اكتسب التأنيث من إضافته إلى ضمير النفس (ها) (١١٨). أنه يجوز استعمال المصادر على الوجهين، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] (١١٩).

١- أنه يجوز في العربية تأنيث الكلمة المذكر، إذا كان في الإمكان التعبير عنها بال مؤنث، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَهُ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وكان الأصل أن يقال عشرة أمثالها، فلما كان المثل في معنى الحسنة أجري مجراه

في التأنيث^(١٢٠)، ومنها قوله تعالى: ﴿مَعِيَشَ﴾ [الأعراف: ١٠].

نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه قرأها بالهمز (معاش)، وهو مخالف للقياس؛ حيث إن معيشة على وزن مفعلة لا يجمع على مفاعل بالهمز^(١٢١)، ولذلك كان أكثر القراء على ترك الهمز، إلا هذا الذي روي عن الإمام أنه قرأها بالهمز، وقد نسب ذلك أيضاً إلى خارجة عن نافع، وابن عامر في رواية عنه، والأعمش، وزيد بن علي^(١٢٢).

٢- وقد وجهت هذه القراءة بوجهين:

الأول: أنه قد سمع عن بعض العرب الهمز في مثل ذلك، كما في قولهم مصائب، ومنائر، وغيرها، وذلك أنهم يحملون الياء الأصلية على المزيدة، حيث إن المزيدة تقلب همزة قياس كما في صحيفة وصحائف^(١٢٣). الثاني: أن هذه القراءة قد رويت عن الفصحاء كابن عامر وزيد بن علي والأعمش وغيرهم، وهم حجة في العربية، وقد قال أبو حيان في سياق توجيهه لهذه الآية: "ولسنا متعبدین بأقوال أئمة البصرة في النحو"^(١٢٤)، بل المناط عندهم هو المنقول عن الفصحاء. ومنها قوله تعالى: ﴿تَرْكَانِيْءَ﴾ [يوسف: ٣٧]. نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه قرأها بضم النون والهاء، وهي من القراءات التي عيب على أبي حنيفة أنه قرأ بها ونسبه من ذكرها إلى الجهل. وقد وجهت بوجهين أولاهما: أنها على الإتيان، إتيان النون حركة الهاء لأن الأصل في هاء الضمير الضم^(١٢٥). والثاني: أنها لغة لبعض العرب ذكرها ابن جني. وهي من القراءات التي ليست مشكلة على هذا ولولا أنه لمز الإمام بها لما ذكرتها. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. قراءة الجمهور أن فاعل الخشية العلماء وهو مرفوع، وروي عن الإمام أبي حنيفة أنه قرأها بالعكس، أي بنسبة فعل الخشية إلى الله وجعل العلماء مفعولاً. ونسبت هذه القراءة في بعض المصادر إلى عمر بن عبد العزيز. والإشكال فيها ظاهر، وهو نسبة فعل الخشية إلى الله تعالى وتنزهه عن ذلك، والمعنى في ظاهره لا يليق بالله تعالى إلا على ضرب من التأويل والتفسير، لذلك اكتفى بعض العلماء بتكذيب هذه القراءة وردّها وعدم تكلف توجيهها كابن الجزري^(١٢٦) والسيوطي، وبعضهم ذكر هذه القراءة ووجهها على فرض صحتها، وذلك من عدة وجوه منها: أن فعل الخشية ضمن معنى الإجلال والتعظيم، أو استعير لأدائه استعارة مكنية، والمعنى أنه يرفع أقدارهم ويجلهم على غيرهم^(١٢٧). أن (يخشى) بمعنى يعلم^(١٢٨). أن (يخشى) بمعنى يختار، وهذان الوجهان بعيدان في باب الاستعارة. ويمكن أن يقال: فيه جواز جعل الفاعل مكان المفعول لدلالة القرينة القطعية على أن ذلك الفعل لا يمكن أن يصدر من الله على حد قول العرب (خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ)^(١٢٩). ومنها قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]. نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه قرأها بالتثنية في (شر)، وقد وجهها بعضهم بأن (ما) نافية، والمعنى على هذا التوجيه: أعوذ من شر لم يخلقه الله. وقد قرأ بها عمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة؛ لأن فيها نفي خلق الشر عن الله. وهذا التوجيه باطل من وجهين: الأول: أن هذا المعنى الذي تدل عليه القراءة مخالف ومناقض للمقطوع به من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وإجماع الأمة، أن الله خلق الخير والشر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ومثل ما تواتر من الأحاديث في وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره. الثاني: أن القراءة على شذوذها يمكن أن توجه بغير ذلك التوجيه بأن تجعل ما مصدرية، وهي مع صلتها في محل جر بدل من (شر) المتقدمة^(١٣٠). أو أن ما زائدة لا معنى لها، وخلق تكون على هذا صفة لشر^(١٣١)، وعلى هذا فلا تبقى في هذه القراءة حجة لمبتدع.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أن هذه القراءة قراءة موضوعية عن الإمام ولا تصح نسبتها إليه.

٢- أن المتواتر من هذه القراءة المنسوبة إلى الإمام أقرب ما يكون إلى قراءة الإمام عاصم، وخاصة من جهة رواية حفص.

٣- أن أسباب رد أسانيد هذه القراءة تتلخص في علتين، أولاهما: الحسن بن زياد اللؤلؤي، ثانيها: الخزاعي، وقد خلصت إلى ترجيح أن علة الوضع من جهة الخزاعي، وهذا لا يعني أنه هو الذي قام بوضعها.

٤- أن المصادر التي ذكرت هذه القراءة لم تنقل سوى حروف يسيرة عنه ما عدا الهذلي في كتاب الكامل فقد نقل القراءة بتمامها.

التوصيات:

١- دراسة أسانيد القراءات الشاذة، وخاصة المنسوبة منها إلى الأئمة: من الأهمية بمكان، حيث إن به يعرف مدى قوة الاحتجاج بها وكيفية حملها على أحاديث الأحاد، فأوصي أن تقوم الجهات المختصة بدراسة هذا الباب، فإنه من أدق علوم القراءات، وأغزرها فائدة.

٢- أوصي أن يدرس أثر المذاهب الفقهية على انتشار القراءات القرآنية، وتاريخ انتشار القراءات في العالم الإسلامي. **هوامش البحث**

- (١) نشرت هذه الدراسة بمجلة مداد الآداب بالجامعة العراقية، العدد الثامن.
- (٢) انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، مناقب الأئمة الأربعة، مناقب أبي حنيفة للموفق المكي، مناقب الإمام أبي حنيفة وأصحابه، (٣) قال ابن خلكان: " (زُوْطَى): بضم الزاي وسكون الواو وفتح الطاء المهملة وبعدها ألف مقصورة، وهو اسم نبطي"، وفيات الأعيان: ٤١٤/٥، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢١٦/٢، الوافي بالوفيات: ٨٩/٢٧.
- (٤) سير أعلام النبلاء: ٤٠٣/٦.
- (٥) انظر: تاريخ الإسلام: ٩٩٤-٩٩٥/٣.
- (٦) هكذا ذكر الخبر غير واحد بأن الإمام أبا حنيفة قد قرأ على عبد الرحمن بن أبي ليلى، ٥٤، غاية النهاية: ٣٤٢/٢.
- (٧) انظر: غاية النهاية: ٣٧٩/١.
- (٨) انظر: الأنساب: ٦٤/٦، وفيات الأعيان: ٤٠٥/٥، سير أعلام النبلاء: ٣٩٤/٦.
- (٩) الكامل: ٧١/٢.
- (١٠) قال الهذلي: "وإذا اجتمع عاصم، وأبو بكر، وحفص، والأعمش، وطلحة، وعيسى بن عمر، الكامل: ٧٢-٧٣.
- (١١) الكامل: ٣٨٧-٣٨٩/٣.
- (١٢) للرسالة نسخة خطية في مكتبة أنطاليا بتركيا، وقد نسبت خطأ للإمام الهذلي العطار، ولم أستطع الوصول إليها، وقد نقلها
- (١٣) الموفق بن أحمد بن محمد المكي، أبو المؤيد، خطيب خوارزم، أخذ العربية عن الزمخشري، بغية الوعاة:
- (١٤) مناقب الإمام أبي حنيفة: ٣٢٨.
- (١٥) تاريخ بغداد: ٥٤١/٢.
- (١٦) تاريخ بغداد: ٤٥٧/١٥.
- (١٧) في المطلب الثاني من المبحث الثاني ص: ٢٣.
- (١٨) غاية النهاية: ٣٤٢/٢.
- (١٩) النشر: ١٣٣/١، ونقل كلامه وأيده السيوطي في الإتقان: ٥٠٠/٢.
- (٢٠) النشر: ١٣٣/١.
- (٢١) تاريخ بغداد: ٥٤١/٢.
- (٢٢) عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ٢١٨.
- (٢٣) تأنيب الخطيب: ٥٩.
- (٢٤) لا أستبعد أن يوجد نقل هنا أو هناك لبعض الحروف عن أبي حنيفة في بعض المصادر السابقة للخراعي، وإنما المراد هنا رواية

(٢٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٧٧/٨.

(٢٦) انظر: تاريخ بغداد: ٥٤١/٢.

(٢٧) في معرفة القراء: ٧٢٠/٢.

(٢٨) في عقود الجمان: ٢١٨.

(٢٩) في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٧٧/٨.

(٣٠) غاية النهاية: ٢٤٢/٢.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) منجد المقرئين: ٨٧-٨٩.

(٣٣) ترجمته في: أخبار القضاة: ١٨٨/٣، الجرح والتعديل: ١٥/٣، تاريخ بغداد: ٢٧٥/٨، ميزان الاعتدال: ٤٩١/١، الجواهر ٤٨.

(٣٤) الجرح والتعديل: ١٥/٣.

(٣٥) لسان الميزان: ٤٩/٣.

(٣٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٤.

(٣٧) ميزان الاعتدال: ٤٩١/١.

(٣٨) انظر: تأنيب الخطيب: ٣٦٢.

(٣٩) في الكامل: ٣٨٧/٣، ونقله عنه ابن الجزري في غاية النهاية: ١١٦/٢.

(٤٠) انظر: غاية النهاية: ١١٥/١.

(٤١) ترجمته في: الفهرست: ١٤٢، تاريخ بغداد: ٤٥/١٣، معجم الأدباء: ٢٠٩٣/٥، بغية الوعاة: ٢١٨/٢، وفيات الأعيان: ٤٤٠/٣.

(٤٢) ترجمته في غاية النهاية: ٤٢١/١.

(٤٣) ترجمته في: معرفة القراء: ٦١٣/٢، الوافي بالوفيات: ٢٠/١٢، غاية النهاية: ٢١٣/١، لسان الميزان: ٥٠/٣.

(٤٤) ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥٤١/٢، معرفة القراء: ٧١٩/٢، الوافي بالوفيات: ٢٢٧/٢، غاية النهاية: ١٠٩/٢.

(٤٥) تاريخ بغداد: ٥٤١/٢.

(٤٦) معرفة القراء: ٧١٩/٢.

(٤٧) تاريخ الإسلام: ١٣٤/٩.

(٤٨) لسان الميزان: ٣٦/٧.

(٤٩) غاية النهاية: ١١٠/٢.

(٥٠) ترجمته في الإكمال لابن ماكولا: ٤٥٨/١، الصلة لابن بشكوال: ٦٤٢، معرفة القراء: ٨١٥/٢، غاية النهاية: ٣٩٧/٢.

(٥١) معرفة القراء: ٨١٩/٢.

(٥٢) انظر: غاية النهاية: ٤٠٠/٣.

(٥٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٩٥٤/٤، الجواهر المضوية في طبقات الحنفية: ١٢٢/٣، ميزان الاعتدال: ٥١٣/٣.

(٥٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥٥) انظر: تاريخ بغداد: ٦٠٢/٢، معرفة القراء: ٥٧٨/٢، غاية النهاية: ١١٩/٢.

(٥٦) لم أقف له على ترجمة.

(٥٧) سبق التعريف به ص: ١٨.

(٥٨) هذا النص ليس من مقدمة كتاب الكامل المطبوع إذ هي مفقودة وإنما نقله الموفق المكي انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦.

(٥٩) الكامل: ٧٣-٧٢/٢.

(٦٠) انظر: الكامل: ١١٩/٤.

(٦١) الكامل: ١٢٥/٤، وقد قرأ أبو حنيفة (شعها) بالعين المهملة كما سيأتي في المطلب التالي.

(٦٢) المصدر السابق.

(٦٣) انظر: الكامل: ٦/٥، المغني: ٣٦٣/١، شواذ القرآن: ٤٥/١، مناقب أبي حنيفة: ٣٢٩، قرة عين القراء: ق ٤٠/أ.

(٦٤) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٢٩.

(٦٥) انظر: الكامل: ١٨/٥، المغني: ٣٨٦/١، ٦٠٧/٢، ١٦٨٥/٤، قرة عين القراء: ق ٤٤/أ.

(٦٦) انظر: الكامل: ٢٠/٥، قرة عين القراء: ق ٤٥/أ.

(٦٧) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٠.

(٦٨) انظر: الكامل: ٧١/٥، المغني: ٤٥٨/١، شواذ القرآن: ٩٨/١، قرة عين القراء: ق ٥٣/أ.

(٦٩) انظر: الكامل: ١٢٠/٥، المغني: ٥٠٢/١، قرة عين القراء: ق ٥٩/أ.

(٧٠) انظر: البحر المحيط: ٢١٣/٢.

(٧١) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦.

(٧٢) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٠.

(٧٣) انظر: الكامل: ١٧٤/٥، المغني: ٥٧٢/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٠، شواذ القرآن: ١٥٣/١، قرة عين القراء: ق ٦٩/أ.

(٧٤) انظر: الكامل: ١١٩/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٠.

(٧٥) انظر: الكامل: ٢٥٣/٤، المغني: ٦٢٧/٢، شواذ القرآن: ١٧٩/١.

(٧٦) انظر: الكامل: ٢٥٩/٤، المغني: ٦٨٤/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣١، وفي قرة عين القراء: ق ٨١/ب وقرأ القاري وأبي حنيفة

رحمة الله عليه إلا (أنا) برفع الهمزة.

(٧٧) انظر: شواذ القرآن: ٢٥٩/١.

(٧٨) انظر: الكامل: ٢٦٧/٤، المغني: ٧٨٨/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣١، شواذ القرآن: ٢٦٠/١.

(٧٩) انظر: الكامل: ٣٢٠/٥، المغني: ٨١١/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣١، قرة عين القراء: ق ٩٦/أ.

(٨٠) انظر: شواذ القرآن: ٢٧١/١، والإحالة السابقة، وخطأ هذه الرواية عن الإمام أبي حنيفة الهذلي والمرندي.

(٨١) انظر: الكامل: ٢٦٩/٤، المغني: ٨١٦/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣١.

(٨٢) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣١.

(٨٣) انظر: الكامل: ٣٦٨/٥، المغني: ٩٤٤/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٢.

(٨٤) انظر: الكامل: ٣٧٢/٥، المغني: ٩٥٠/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٢، قرة عين القراء: ق ١١١/ب.

(٨٥) انظر: الكامل: ٣٨٥/٥، المغني: ٩٧٣/٢.

(٨٦) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٢، قرة عين القراء: ق ١١٤/أ.

(٨٧) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٢.

(٨٨) المصدر السابق.

(٨٩) انظر: الكامل: ١٢٥/٤، ٤٠٩/٥، المغني: ١٠٢٢/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣.

(٩٠) انظر: المغني: ١٠٢٨/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٢، شواذ القرآن: ٣٨٦/١.

(٩١) انظر: الكامل: ٤١٣/٥، المغني: ١٠٣٦/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣.

(٩٢) انظر: الكامل: ٤٦٩/٥، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣، قرة عين القراء: ق ٩٢/أ.

(٩٣) انظر: المغني: ١٢٠٦/٣.

(٩٤) انظر: الكامل: ٥٠٤/٥، المغني: ١٢١٩/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣، شواذ القرآن: ٤٩١/٢.

(٩٥) انظر: المغني: ١٢١٩/٣.

- (٩٦) انظر: المغني: ١٢٣٤/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣، شواذ القرآن: ٤٩٨/٢.
- (٩٧) انظر: الكامل: ٧/٥، المغني: ١٢٣٤/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٣.
- (٩٨) انظر: الكامل: ٥٢٩/٥، المغني: ١٢٨٠/٣، قرّة عين القراءة: ١٤٦/ب.
- (٩٩) انظر: الكامل: ٥٢٢/٥.
- (١٠٠) انظر: مناقب أبي حنيفة: ٣٣٤، شواذ القرآن: ٥٧٥/٢ (بإسكان الدال).
- (١٠١) انظر: البحر المحيط: ١٤٥/٧.
- (١٠٢) انظر: شواذ القرآن: ٦١٢/٢.
- (١٠٣) انظر: الكامل: ٣٣٥/٤، المغني: ١٤٩٨/٣، شواذ القرآن: ٦٤١/٢، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٤، قرّة عين القراءة: ١٦٧/أ.
- (١٠٤) انظر: الكامل: ١٠٦/٦، المغني: ١٥٠٣/٣، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٤، قرّة عين القراءة: ١٦٧/ب.
- (١٠٥) انظر: الكامل: ١٢٥/٦، المغني: ١٥٣٠/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦، شواذ القرآن: ٦٥٩/٢، قرّة عين القراءة: ١٧٠/ب.
- (١٠٦) انظر: الكامل: ١٣٠/٦، المغني: ١٥٣٨/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٥، قرّة عين القراءة: ١٧١/ب.
- (١٠٧) انظر: الكامل: ٢١١/٦، المغني: ١٦٥٦/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٥، قرّة عين القراءة: ١٨٤/ب.
- (١٠٨) انظر: الكامل: ٣٢٨/٦، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٥، قرّة عين القراءة: ٢٠٧/أ.
- (١٠٩) انظر: الكامل: ٤١٠/٦، المغني: ١٩٥٨/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦، قرّة عين القراءة: ٢٩١/ب.
- (١١٠) انظر: الكامل: ٤١٥/٦، المغني: ١٩٧٦/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦، قرّة عين القراءة: ٢٢١/أ.
- (١١١) انظر: الكامل: ٧/٥، المغني: ١٩٧٨/٤، مناقب أبي حنيفة: ٣٣٦.
- (١١٢) قال الإمام ابن الجزري: "ولو صح سندها إليه لكانت من أصح القراءات"، غاية النهاية: ٣٤٢/٢.
- (١١٣) انظر: مختصر ابن خالويه: ١٦، الكشف والبيان: ٧٣/٤، الكشف: ٣٠٨/١.
- (١١٤) انظر: غرائب القراءات: ١٥٨، الكشف: ٣٠٨/١، البحر المحيط: ٣٧٥/١.
- (١١٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢، مغني اللبيب: ٨٧٦، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦/٢.
- (١١٦) انظر: مختصر ابن خالويه: ٤٢، المحتسب: ٢٣٦/١، إعراب النحاس: ١٠٩/٢، شواذ القرآن: ٢٧١/١.
- (١١٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٣٠/٤، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: ١٣٥٣/٣.
- (١١٨) انظر: إعراب النحاس: ١٠٩/٢، المحتسب: ٢٣٦-٢٣٧، الكشف: ٦٤/٢، البحر المحيط: ٢٦٠/٤.
- (١١٩) انظر: إعراب النحاس: ١٠٩/٢.
- (١٢٠) انظر: المحتسب: ٢٣٧/١، البحر المحيط: ٢٦٠/٤.
- (١٢١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢٠/١، تفسير الطبري: ٧٤/١٠، إعراب القرآن للنحاس: ١٠٩/٣.
- (١٢٢) انظر: تفسير الطبري: ٧٤/١٠، المغني في القراءات: ٨١٧/٢، البحر المحيط: ٢٧١/٤.
- (١٢٣) انظر: معاني الفراء: ٣٧٣/١، البحر المحيط: ٢٧١/٤، حاشية الشهاب: ١٥٣-١٥٢/٤.
- (١٢٤) البحر المحيط: ٢٧١/١.
- (١٢٥) انظر: إعراب القرآن للباقولي: ٣٩٢.
- (١٢٦) في النشر: ١٣٣/١.
- (١٢٧) انظر: الكشف: ٣٠٨/٣، تفسير النسفي: ١٣٥/٣، البحر المحيط: ٣١٢/٧.
- (١٢٨) انظر: الكشف والبيان: ١٨٢/٢٢.
- (١٢٩) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢، مغني اللبيب: ٨٧٦، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦/٢.
- (١٣٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣١٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٨٠٢/٢، تفسير النسفي: ٧٥٥/٣.
- (١٣١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣١٠/٢، تفسير النسفي: ٧٥٥/٣.